

حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية

Human rights in the Euro-Mediterranean relations:
immigration dilemma

عمر بن سردي

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، الجزائر، omar.benseridi@univ-batna.dz

طلال لموشي

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، الجزائر، talallemouchi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/21 تاريخ القبول: 2020/05/18 تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص:

تقوم العلاقات الأورومتوسطية على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، بحيث تحظى حقوق الإنسان دائما بالأولوية في السياسة الخارجية للدول المتوسطية، وهو ما يمثل الهدف الأعلى من ربط علاقات أورو متوسطية، غير أنه ويظهر متغيرات دولية وإقليمية (سياسية، أمنية، اقتصادية... إلخ) أثرت وبشكل كبير ومباشر في تغيير منحنى ومسار العلاقات الأورومتوسطية، وبخاصة في مجال حماية حقوق الإنسان في ظل تصاعد قضية الهجرة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان: العلاقات الأورومتوسطية: الاتحاد الأوروبي: المنطقة المتوسطية: الهجرة.

Abstract:

The Euro-Mediterranean relations are based on the principles of democracy, respect for human rights, fundamental freedoms and the rule of law, so that human rights always have priority in the foreign policy of Mediterranean countries, which represents the supreme goal of linking Euro-Mediterranean relations, however, and with the emergence of international and regional (political) changes , Security, economic ... etc) have significantly and directly affected the change of course and course of Euro-Mediterranean relations, especially in the field of human rights protection in light of the escalation of the issue of immigration in the region.

Keywords: Human rights; Euro-Mediterranean relations; European Union; Mediterranean region; immigration.

* المؤلف المرسل: بن سردي عمر. omar.benseridi@univ-batna.dz

مقدمة:

تعتبر قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا المعاصرة في إطار العلاقات الأورومتوسطية، التي تحظى باهتمام كبير من طرف دول المنطقة، والتي تعمل بجد لدعم حماية وترقية حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار نجد أن دول الاتحاد الأوروبي قد حققت الكثير مما تطمح إليه عكس دول الضفة الجنوبية، من إرساء أسس تنمية اقتصادية واجتماعية، وإرساء سياسات الاستقرار في حوض المتوسط.

وتهدف دراستنا هذه إلى تبيان مكانة حقوق الإنسان في إطار العلاقات الأورومتوسطية، ومدى احترامها من خلال العلاقات الثنائية أو المتعددة في إطار الشراكة، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تهدف العلاقات الأورومتوسطية إلى العمل على حماية وترقية حقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة، الهجرة نموذجا؟ وكإجابة مؤقتة لهذه الإشكالية المطروحة، قمنا بوضع فرضيات الدراسة التالية:

- 1- تعتبر حقوق الإنسان في إطار العلاقات الأورومتوسطية مطية لأهداف غير تلك المعلنة.
- 2- تعدد الخصوصيات العقائدية والثقافية والدينية لدول المنطقة يفرض ازدواجية في معايير حقوق الإنسان في ظل متغيرات دولية وإقليمية مؤثرة في مسار الأحداث بالمنطقة.
- 3- تعدد الهجرة هاجسا أمنيا بالنسبة لدول المنطقة يجب مكافحته في ظل احترام حقوق المهاجرين ومعاملتهم بشكل لائق.

وحتى تتمكن من التعمق في هذه الدراسة، تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي الاستقصائي للأحداث الجارية بالمنطقة، قصد الوصول إلى نتائج الدراسة التالية، من خلال اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة المبينة أدناه من عدمها:

- في العلاقات الأورومتوسطية يتم دائما التركيز بشكل أساسي وكبير على مدى احترام حقوق الإنسان.
- التعدد الثقافي والديني الذي تتميز به دول المنطقة يحول دون الوصول إلى إمكانية بناء نسق متوسطي موحد لحقوق الإنسان.
- تزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة من الجنوب نحو الشمال يفرض ضرورة العمل المشترك لإيجاد حل شامل لهذه المعضلة في ظل الاختلاف العقائدي والثقافي للمهاجرين.

سنعالج إشكالية هذا المقال من خلال تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- 1- مكانة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأوروبية.
- 2- انعكاسات المتغيرات الدولية والإقليمية على حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية.
- 3- الهجرة في حوض المتوسط بين آليات المكافحة وحماية حقوق الإنسان.

1. حقوق الإنسان في ميزان السياسة الخارجية الأوروبية:

لقد عمل الاتحاد الأوروبي في البداية على تقديم المساعدات التي من شأنها إحداث تنمية شاملة لدى دول الضفة الجنوبية، دون الأخذ في الحسبان بالاعتبارات السياسية كاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية. وكان المجتمع الأوروبي يعتقد بأن التقدم الاقتصادي والصناعي يمكن تحقيقه بواسطة المساعدة من أجل تحقيق التنمية عبر المشروعات الفردية (حور 2009، ص. 11)، ومع نهاية القرن الماضي، بدأ الاتحاد الأوروبي يولي أهمية لحقوق الإنسان في سياساته العامة للتنمية، وهو ما تم ذكره في مذكرة المفوضية الأوروبية إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين، بخصوص حقوق الإنسان وسياسة التعاون في التنمية، ليتم بعدها مباشرة وبصفة رسمية إدخال اعتبارات حقوق الإنسان والديمقراطية مع ضرورة وجوب احترامها من قبل الدول المستقبلية للمساعدات. (حور 2009، ص. 12)

أ. حقوق الإنسان في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي:

يقوم الاتحاد الأوروبي على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية وسيادة القانون. (المادة 6 من معاهدة الاتحاد الأوروبي)

إن احترام وتعزيز حقوق الإنسان، هو أحد معايير انضمام الدول المرشحة للانضمام، وأحد الأهداف الأساسية (المادة 11 من معاهدة الاتحاد الأوروبي) للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. ويقدم الاتحاد الأوروبي نفسه على الساحة الدولية ككيان حامل لقيم السلام والديمقراطية، ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان. (<https://bit.ly/2TXkBbH>).

فالالاتحاد الأوروبي يؤمن بأن تعزيز حماية حقوق الإنسان في العالم، شغل شاغل للمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ملتزم بموجب معاهداته بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية (<https://bit.ly/3937SZc>)، كما تتيح اتفاقيات التعاون والشراكة مع الدول الأخرى، وخاصة دول جنوب المتوسط فرصا لإجراء حوارات منتظمة وتقديم مساعدات ودعم مالي للسياسات والأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان. (<https://bit.ly/3937SZc>)

والحقيقة أن سياسة حقوق الإنسان الأوروبية نحو دول حوض المتوسط هي غير تلك المعلنة. حيث أثبتت حكومات الاتحاد الأوروبي ترددها إزاء مساعدة المهاجرين جراء الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها هذه الدول، الأمر الذي أدى بهذه الحكومات إلى التعرض لحرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي، وهو أحد المبادئ المحورية التي يقوم عليها الاتحاد. (<https://bit.ly/38ZYDcl>)

وفي هذا الإطار، تضطلع الآلية المالية للاتحاد الأوروبي بأهمية بالغة، من أجل تشجيع الديمقراطية والحقوق الإنسانية في العالم (الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان)، والتي تهدف لدعم تنفيذ الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي، من خلال دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان. هذا الدور تقوم به وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، وتتمحور مهمتها في تقديم المساعدة للمؤسسات الأوروبية والسلطات الوطنية، وتطبيق القانون الاتحادي، واقتراح المبادرات المناسبة. (<https://bit.ly/2TXkBbH>)

"حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريدي و طلال لموشي

و ضمنا لحماية حقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية عامة و القارة الأوروبية خاصة، تم عقد مؤتمر هلسنكي في 30 جويلية إلى 1 أوت 1975، وحددت فيها موضوعات المؤتمر وأسلوب عمله. وأقر المؤتمر ما عرف بوثيقة هلسنكي (<https://bit.ly/2Xk8mY7>) التي تضمنت نقاطا رئيسة منها:

1- حددت الوثيقة المبادئ التالية أساساً لإقامة علاقات جديدة في القارة الأوروبية وهي: المساواة في السيادة واحترام حقوق السيادة الوطنية لكل دولة، وحصانة حدودها ووحدة أراضيها وسلامتها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

2- أشارت الوثيقة إلى ضرورة الربط بين الأمن السياسي والعسكري، وبين أمن كل دول القارة الأوروبية، والربط بين أمن القارة الأوروبية والأمن العالمي وأمن منطقة البحر المتوسط، باتباع المفاوضات كوسيلة سلمية لتسوية الخلافات بين الدول وتبادل وجهات النظر.

4- أكدت الوثيقة ضرورة قيام الأمن والتعاون الأوربيين على قاعدة واسعة من التعاون المتعدد الجوانب بين الدول المشاركة في المؤتمر، مثل التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والتجاري والصناعي.

6- تضمنت الوثيقة ضرورة تمتين الروابط في الحالات الإنسانية، كروابط الاتصال بين شعوب القارة بما فيها الأسر الموزعة في أكثر من دولة، وإعادة تجميع الأسر المتباعدة.

وفي هذا المجال دائما، أوضح المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بأن إقرار ميثاق الأمم المتحدة حول الهجرة (<https://bit.ly/2MjhlSc>)، يعتبر خطوة إلى الأمام لحفظ حقوق المهاجرين والحد من استنزاف الأرواح في رحلة الهجرة، وتخفيف الصعوبات أمام المهاجرين في مجالات العمل والاندماج.

حيث صرحت سارة بريتشيت رئيسة المرصد "إن وجود مواد في الميثاق تقضي بإجراء تقييم لقضايا المهاجرين بشكل أفضل وأكثر عدلاً، وعدم جواز اعتقال واحتجاز المهاجرين إلا بحسب القانون أمر يدعو للتفاؤل في رفع كفاءة العدالة في التعاطي مع ملف الهجرة عالمياً".

وهو ما انتهى إليه الإعلان الختامي للمؤتمر الوزاري بشأن عملية برشلونة للاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في مرسيليا في الفترة ما بين 3 و 4 نوفمبر 2008، حيث قام الوزراء بالإشارة إلى "حتمية أن تكون مسألة الهجرة جزءاً لا يتجزأ من الشراكة الإقليمية"، وقد شددوا حول هذا الصدد على "تطوير إدارة الهجرة القانونية في مصلحة جميع الأطراف، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتأسيس روابط بين الهجرة والتنمية تعد قضايا ذات اهتمام مشترك"، تنفيذاً لمضمون الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان -بحكم انخراطها و مصادقتها عليها- التي يمنح الجزء الثالث منها خاصة المواد من 8 إلى 35 مجموعة واسعة نسبياً من الحقوق لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والعديد من هذه المواد يبين كيف تنطبق على العمال المهاجرين الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. (الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، صحيفة وقائم رقم 24، ص. 7).

"حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية-متوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" / عمر بن سريدي و طلال لموشي

ب. أهمية حقوق الإنسان في تحقيق الاستقرار في المتوسط:

تكتسي منطقة حوض المتوسط أهمية جيو سياسية كبيرة، كونها ملتقى الحضارات والثقافات (حور 2009، ص. 18)، وهي من أكثر المناطق توترا في العالم، لاحتوائها تناقضات جمة، من بينها شمال غني ديمقراطي وجنوب فقير متخلف، يشكل مصدرا لمختلف التهديدات الأمنية، وهو ما دفع بدول الشمال الأخذ في الحسبان بضرورة التخفيف من حدة هذه التوترات لتحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وتشكل منطقة حوض المتوسط تهديدا مباشرا لدول الضفة الشمالية. حيث تعد دول جنوبه سوقا عالمية لمختلف الأسلحة حوالي 50% من تجارة الأسلحة الدولية. (الدجاني 1994، ص. 76)، وهو ما أثر بشكل مباشر على مسار التنمية فيها، ومنه انتهاك مبادئ حقوق الإنسان بشكل كلي. (LAMLOUM 2003, P. 130)

لقد دفع انتشار التطرف الديني، والحركات الإرهابية، وتزايد موجات الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، بدول المتوسط إلى عقد لقاءات تشاورية، من أجل أمن واستقرار المنطقة. فالدول الأوروبية تدرك تمام الإدراك أن أمنها مرتبط بأمن واستقرار دول الجنوب، وعلما إعادة النظر في طبيعة العلاقات فيما بينها، ودعوتها إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان وترسيخ قيم الديمقراطية. (Inmaculada, 2015, p.2)

وبتطور مفهوم الأمن، الذي تعده ليشمل فواعل أخرى أكثر فاعلية، والتي تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول. وهو ما أجبر دول الشمال المتوسطي العمل جماعيا على حل مختلف المشاكل التي تواجهها المنطقة لتحقيق الأمن المشترك فيها، من خلال حماية حقوق الإنسان. وهو عامل مشترك بين دول المنطقة، فالأوروبيون مثلا تزايد شعورهم ووعيهم بأن أمنهم مرتبط بأمن واستقرار المتوسط، ومنه ضرورة القيام بإصلاحات سياسية والدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الإصلاح الاقتصادي ودعم التنمية. (إديل 2004، ص. 60)

وبقيام الاتحاد الأوروبي بضم برنامج ميديا MIDA للديمقراطية إلى المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان قد يكون خطوة مهمة، إلا أنه أثار اعتراض الجهات الرسمية في الدول المستقبلية للمساعدات، لأنه سيعني العمل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى بدلاً من التعامل مع الحكومات. (أيان وتشارلز 2002، ص. 27)، ومنه تم تحديد شروط الاستفادة من هذا البرنامج، حيث أن الشركاء المؤهلين هم المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والإدارات والوكالات العامة الوطنية والإقليمية والمحلية. (Khémis et Stainier 2000, p. 123)

2. انعكاسات المتغيرات الدولية والإقليمية على حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية-متوسطية:

لطالما شهدت منطقة المتوسط صراعات وتوترات أمنية شديدة، الأمر الذي كانت له تداعيات جمة على المنطقة برمتها، وكان الهاجس الأمني هو المحرك والدافع الأساسي للاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجيات والدخول في شراكة مع الدول المجاورة.

أ. المتغيرات السياسية والأمنية:

مع بداية الألفية الثالثة، كان من المأمول أن يتعزز كل من الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، وأن تذهب الشراكة الأوروبية-متوسطية بعيدا في تحقيق أهدافها المعلنة في إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة الثنائية.

"حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية والمتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريدي و طلال لموشي

غير أن المتغيرات الدولية والإقليمية دفعت دول المتوسط إلى إعادة النظر في الشراكة المتوسطية، وإعادة تحديد أولوياتها. (حور 2009، ص. 45)

والملاحظ لوضع حقوق الإنسان في أوروبا، يجد أنها تمر بمرحلة صعبة، نظراً لبروز توجهات مقلقة في هذا الشأن، كانهسار الحريات المدنية في ردود فعل الدول على الهجمات الإرهابية. (لكريني 2002، ص. 40) كذلك النقاش الدائر حول وضع المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا، وكذلك صعود الأحزاب الشعبوية المتطرفة وتأثيرها السلبي على السياسات العامة، إضافة إلى تراجع فعالية مؤسسات حقوق الإنسان التقليدية، وفي التالي شرح مختصر لتأثير مختلف التهديدات على هذا الملف.

أ-1 مكافحة الإرهاب والتعدي على حقوق الإنسان:

إن العنف الإرهابي في أوروبا ليس بالأمر الجديد، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب ليست بالأمر الجديد كذلك، لكن هجمات 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من هجمات في العديد من المدن الأوروبية فتحت المجال أمام ردود فعل عنيفة في أوروبا، أدت إلى أضرار مستدامة لحقت بقضية حقوق الإنسان. (البوادي 2006، ص. 51).

وفي هذا السياق، كثيراً ما أبدت الحكومات الأوروبية استعداداً لنقض الحظر العالمي المطلق على التعذيب، فعرضت المشتبهين بالإرهاب لانتهاكات عنيفة، كما استخدمت هذه الحكومات ثمار التعذيب داخلياً حيث حرمت المشتبهين بأعمال إرهابية من الحقوق الممنوحة لغيرهم من المتهمين بجرائم أخرى. (<https://bit.ly/38ZYDcl>)

فقد سعت حكومات الاتحاد الأوروبي، إلى بناء منبر جديد تكون فيه حقوق الإنسان ثانياً بعد الأمن، كما زعم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز بعد هجمات لندن الانتحارية في جويلية 2005 "قواعد اللعبة تتغير". بينما تحول قلق المواطنين من الإرهاب إلى القلق على فرص العمل والخدمات الاجتماعية، حيث شن رجال السياسة الأوروبيون حملات متعددة على حقوق الإنسان العالمية في سياق مكافحة الإرهاب، واتسم المسار الأول للهجوم القول بأن مشتبهي الإرهاب يستحقون حقوقاً أقل من الآخرين، في حين اتسم الثاني بأن أوروبا لها أن تنال الأمن أو حقوق الإنسان، لكن ليس الاثنين، أما الثالث فهو أن حقوق الإنسان لعبة فيها الخاسر والرابح، من ثم فلا يمكن تأمين حقوق الأغلبية إلا بالتضحية بحقوق الأقلية المشتبهة بالإرهاب. (<https://bit.ly/38ZYDcl>)

أ-2 مكانة المهاجرين والأقليات:

لقد تركز النقاش حول سياسات الاستجابة على المخاوف بشأن تأثير الهجرة على الأمن والهوية في أوروبا وتزايد التأييد للأحزاب الشعبوية كمنصات كراهية للأجانب، ونصت سياسات الاتحاد الأوروبي في المقام الأول على منع توافد اللاجئين وتصدير المسؤولية عن طالبي اللجوء واللاجئين إلى مناطق أخرى. الأمر الذي أدى إلى عدم تقبل المهاجرين والأقليات في أوروبا، وهناك بيانات استطلاعات رأي لعام 2010، تُظهر أن الأغلبية في عديد دول الاتحاد الأوروبي ترى: أن في أوروبا مهاجرين كثيرين، وأكثرهم مسلمو أوروبا.

وتشير إحصائيات إلى أن 85% من الذين وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر هم من أكبر 10 دول مصدرة للاجئين في العالم، بما فيها سوريا وأفغانستان والعراق وإريتريا حسب مفوضية اللاجئين، كما شكّل

"حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية متوسطة: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريدي و طلال لموشي

الوافدون من نيجيريا وباكستان وغامبيا وساحل العاج وغينيا نسبة 21 % من الوافدين الجدد، وارتفعت نسبة الأطفال غير المصحوبين وبالغين عن مثيلها في السنوات السابقة. (<https://bit.ly/2vy2Mqb>)

أ-3 التطرف الشعبوي:

لقد خلف صعود الأحزاب الشعبوية المتطرفة، ونجاحها المتزايد في صناديق الانتخاب في شتى أنحاء القارة، أثراً عميقاً على السياسة بشكل عام، حيث أصبحت الأحزاب الشعبوية المتطرفة جزءاً من التحالف الحاكم (كما في إيطاليا أو سويسرا)، أو تدعم بشكل رسمي حكومات الأقليات (كما في هولندا)، فالأحزاب الوسطية ردت على تزايد الثقل الانتخابي للأحزاب المتطرفة بطرق بعيدة كل البعد عن احترام حقوق الإنسان وهو الحال نفسه في أوروبا الغربية. ووضعت الأحزاب المتطرفة المسلمين وتهديدتهم للمزعوم للثقافة الأوروبية في الصدارة. مثل الرابطة الشمالية الإيطالية ركزت هذه الأحزاب أيضاً على مجتمعات المهاجرين بشكل عام. (<https://bit.ly/38ZYDcl>)

وبتزايد غضب الناخبين من إجراءات التقشف وزيادة معدلات البطالة، فهناك خطر أكبر أن تجذب هذه الرسائل المتطرفة دعماً أكبر. لكن بدلاً من مواجهة التطرف الشعبوي، ردت الأحزاب الوسطية بسياسات عقد التحالفات الحاكمة، وتبنت نسخاً مخففة من نفس السياسات المتطرفة، بحالة من الشلل والصمت. (<https://bit.ly/38ZYDcl>)

إن تنامي الأحزاب المتطرفة يعد تحد حقيقي لحقوق الإنسان في أوروبا، من شأنه أن يعرض السياسات التي يختلف حولها الناخبون للخطر، ويعزز من فكرة أن حقوق الأغلبية لن تُصان إلا بتنجية حقوق الأقليات جانباً، مما ينقلنا خطوات أخرى بعيداً عن عالمية حقوق الإنسان، كما أن هذه الأفكار تمنح الشرعية للسياسات المسيئة بحجج "الالتزام بالديمقراطية".

ب. توسيع الاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار:

لقد فشلت المقاربات الأمنية الأوروبية في مجابهة مختلف التهديدات التي عرفتها المنطقة من هجرة وتطرف وإرهاب... إلخ، فمسار برشلونة لم يحترم حرية تنقل الأشخاص تم استبعادها، بالإضافة إلى عدم إعطاء أهمية لإدماج المهاجرين في دول الاستقبال الكثير، وهو ما يعني أن الاتحاد الأوروبي لم يستعد بعد للاستجابة لمقترحات الشركاء المتوسطيين بتقنين حقوق المهاجرين في ميثاق للهجرة. ومع ذلك يبقى هدف الشراكة الأوروبية متوسطة في إطار العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف في مواجهة الهجرة بعيد المنال أمام الطلب الأوروبي على اليد العاملة. (Euromesco Report, 2005, <https://bit.ly/2QjChvz>)، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد إلى تبني سياسة الجوار الأوروبية، التي قد تدفع باتجاه حل لمشكلة الهجرة، خاصة وأنها تتضمن حرية مرور الأشخاص، ومجابهة مختلف حركات التطرف والإرهاب، ومختلف التهديدات التي أثرت مباشرة على حقوق الإنسان في المنطقة.

وتعد سياسة الجوار الأوروبي آلية ثنائية، تنظم علاقة الاتحاد الأوروبي مع شرق وجنوب المتوسط فقد أصبحت هذه السياسة الوسيلة الرئيسية للسياسة الخارجية الموجهة للإجراءات الخارجية، التي يتخذها الاتحاد الأوروبي حيال البلدان المجاورة له، وتقوم سياسة الجوار الأوروبي للجنوب على اتفاقيات شراكة ملزمة قانوناً، حيث جرى الاتفاق تبادلياً على أولويات خاصة: الاستقرار والأمن، التنمية الاقتصادية وإدارة الهجرة، مع تهميش حقوق الإنسان. (<https://bit.ly/2ISfpiE>)

ب-1- معايير أكثر إلزامية في مجال حقوق الإنسان:

تنص المادة 6 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أن الاتحاد يتأسس على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي مبادئ مشتركة سواء تم النظر إلى حقوق الإنسان كهدف فقط أو كأحد المبادئ الأساسية للاتحاد لكل الدول الأعضاء، حيث يشكل خرق هذه المبادئ مبررا لتعليق عضوية الدولة التي تقوم به بما في ذلك حق التصويت طبقا للمادة 7. (حور 2009، ص. 60)

وتعلن المفوضية في تقاريرها ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تتوفر على الشروط المطلوبة والتي هي في الغالب شروط سياسية، وتكون أكثر إلزامية من تلك التي يضعها الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع الدول الأعضاء في الشراكة، وعند معالجة طلب العضوية في الاتحاد الأوروبي يتبع مبدأ الشروط العادية، بحيث يؤدي إخلال الدولة المرشحة للعضوية بأحد الشروط السياسية الأساسية المذكورة إلى رد طلب الانضمام أو إرجائه. (<https://bit.ly/2ISfpiE>)

وهو ما أكدته المفوضية في تقاريرها عن الدول المرشحة للعضوية، كدراسة آليات العمل الداخلية للمؤسسات السياسية لهذه الدول، ومدى استقرارها وتطبيقها مبادئ سيادة القانون في كل مستويات الإدارة العامة للدولة، قصد تقييم كيفية الممارسة الديمقراطية في الواقع، وكيفية ممارسة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام لنشاطاتها، إضافة إلى ذلك، يتم التحقق من الحريات الأساسية والخطوات التي تتخذها الحكومات في مجال تعزيزها خاصة الحريات الفردية وما يرتبط بها من حقوق الأقليات التي قد توجد في تلك الدول وما إذا كانت الدولة محل الدراسة قد نجحت في استيعاب مثل هذه الأقليات أم لا. (<https://bit.ly/2ISfpiE>)

ب-2- سياسة الجوار الأوروبية والمبادرات الأوروبية الجديدة:

تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى التعامل مع المستجدات التي طرحها هذا التوسع، وذلك بإشراك الدول الجارة في منافع توسع الاتحاد الأوروبي لعام 2004، ولتعزيز الأمن والاستقرار لشعوب هذه الدول. (طويل 2012، ص. 221)

وقد حاول رومانو برودي، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية في ديسمبر 2002، إعطاء تعريف لسياسة الجوار في بداية ظهورها، من خلال تحديد هدفها بأنها: إيجاد حلقة أصدقاء ترسي فضاء ازدهار واستقرار وأمن، وفيما يتعلق بمنطقة الجنوب المتوسطي، فإن الجيران المتوسطيين يخشون أن يؤثر توسع الاتحاد الأوروبي على جهود تدعيم سياسة التعاون الأوروبية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحرص على تهدئة هذه المخاوف بتقديم سياسته الجديدة على أنها دفع نحو تعاون أشمل مع شركائه في الجنوب. (عكري 2005، ص. 35)

وفي مارس 2003 نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة رسمية بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق و الجنوب" والتي سميت فيما بعد "سياسة الجوار الأوروبية" وتعني بكل من دول جنوب وشرق المتوسط والجيران الشرقيين للاتحاد الأوروبي، واحتوت الوثيقة على العديد من الأفكار في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. (أبو طالب 2004، ص. 161)

ب-3- مضامين حقوق الإنسان في سياسة الجوار الأوروبية:

كانت نقطة البداية في الاقتراب الشامل للاستراتيجية الأمنية الأوروبية، هي الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل أبعاد الأمن بمختلف جوانبه، وترتكز هذه الاستراتيجية الأمنية على حقيقة مسلم بها وبسيطة، مفادها أنه لم يعد هناك تهديد عسكري صرف، وأنه لا يمكن أن تكون مواجهة أي تهديدات عسكرية بحتة، وتسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق أمن الجيران، فكما قال خافيير سولانا المنسق السابق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية: حتى في زمن العولمة لا تزال الجغرافيا تحظى بمكانة مهمة، مما يحتم على أوروبا أن تشجع الحكامة، وتدعم الإصلاحات الاجتماعية والسياسية ومحاربة الرشوة وإقامة دولة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان، وهي الوسائل الأفضل لتقوية النظام الدولي. (M Javier Solana, 2004 <https://bit.ly/2UdG9Q7>)

وتعتبر سياسة الجوار الأوروبية تطبيقا للاستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي وجيرانه مجتمعا أمنيا متشابك، بمعنى أن تتمتع الدول غير الأعضاء بمزايا العضوية بما فيها (حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال) دون الدخول كأعضاء. (مطاول 2006، ص. 39)

وتعلن الوثيقة التوجيهية لسياسة الجوار، أنه بانخراط الجيران في عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية، التي أبرمها مع الاتحاد يكونون قد التزموا باحترام الحريات وحقوق الإنسان الأساسية، حيث أن كل جيران الاتحاد الأوروبي موقعون على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان (كينيث 2008، ص.65)، وإذا كان هذا هو الإطار العام لسياسة الجوار الأوروبية فإنها ستقوم على أساس سلسلة من خطط العمل المميزة التي سيتم صياغتها بالتعاون مع كل شريك. (Politique européenne de voisinage, 2004 <https://bit.ly/2weet5s>)

ووفقا لوثيقة الجوار، فهي تهدف إلى مأسسة مسألة حقوق الإنسان، عبر إنشاء لجان فرعية تهتم بهذه المسألة، وهو ما لقي ترحيب المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، كما دعا البرلمان الأوروبي إلى استشارة وإشراك المجتمع المدني في أعمال هذه اللجان الفرعية بطريقة تحسن مراقبة وضعية حقوق الإنسان. (حور 2009، ص. 75)

وتمثل سياسة الجوار الأوروبي وسيلة أكثر تحديدا ودقة، يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في العلاقات بين الجانبين من عدمه، وذلك عبر تقديم حوافز جديدة لدول المتوسط، حيث تمثل الشروط الإيجابية التي تبنها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار أداة ملائمة لدفع عملية الإصلاح السياسي والانفتاح واحترام حقوق الإنسان، كما يمكن أن تتكامل مع المبادرة الجديدة "الاتحاد من أجل المتوسط".

ب-4- الاتحاد من أجل المتوسط:

عرف مسار برشلونة منذ انطلاقه عدة مبادرات جديدة، كلها من مصدر أوروبي، الشيء الذي يدل على استمرار تشتت وحدة الجنوب وعدم قدرته على النهوض، وتكوين رؤية موحدة، تجعله في موقع المبادر عوض المتلقي للمبادرات الأوروبية. وقد كانت آخر مبادرة، هي التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإنشاء "اتحاد متوسطي" الذي أطلق عليه فيما بعد "الاتحاد من أجل المتوسط". وقد جاءت المبادرة في سياق دولي تميز باشتداد التنافس الدولي في المنطقة، غير أن ميزان القوى عرف تحولات باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في

"حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريري و طلال لموشي

الانفراد بالقيادة العالمية، وكذلك بروز قوى صاعدة خاصة الآسيوية، ومحاولتها لعب دور على الصعيد العالمي. بالإضافة إلى انتقال مركز الثقل الاستراتيجي العالمي إلى القارتين الآسيوية والأمريكية، وهو ما شكل تهميشاً لأوروبا التي ظلت منشغلة ببناء الوحدة الأوروبية وتوسيعها. من هنا، كانت فرنسا واعية بأن استمرار اختلال الأوضاع بهذا الشكل سيعمم تهميشها وتهميش أوروبا، لذلك بدأت تعمل جاهدة على استعادة دورها ومكانتها في هذه المنطقة.

3. الهجرة في حوض المتوسط بين آليات المكافحة وحماية حقوق الإنسان:

أ. الهجرة بين الحق الإنساني المشروع وتهديد الدول:

في هذا المحور، سنتطرق لموضوع الهجرة كحق من حقوق الإنسان أقرته كل المواثيق الدولية والوطنية، في مقابل ما تخلفه هذه الهجرات خاصة تلك غير الشرعية من آثار سلبية وخيمة على البلدان المهاجر إليها، وما تتخذه هذه الدول المستقبلية لحملات الهجرة غير الشرعية من استراتيجيات وآليات لمكافحة هذه الظاهرة، والتي تتجاوز في بعض الأحيان إلى أن تتحول إلى انتهاكات جمة لهذا الحق في نظر بعض المفكرين والباحثين.

أ-1- الهجرة كحق إنساني.

فقد جاء في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام 1948 في المادة "13" على أن (لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة. يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه)، كما نص في المادة "14" الفقرة الأولى على (لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد). (<https://bit.ly/38UN9qm>)

كذلك نص بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المادة "2" منه على أغراض هذا البروتوكول هي منع ومكافحة تهريب المهاجرين. وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين. (<https://bit.ly/2IQJCI9>)

وتوجب اتفاقية شنغن أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى نظام شنغن المعلوماتي، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة، ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك. (<http://bit.ly/2k1Wmsi>)

العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية 1966 المادة "12" التي تكفل حرية التنقل، بما في ذلك حق الأشخاص في اختيار محل سكنهم وترك البلاد. تنطبق هذه الحقوق القانونية على الأجانب فضلاً عن مواطني الدولة. كما تفسر لجنة حقوق الإنسان هذا الحق على نطاق واسع بأنه لا ينطبق على المواطنين فقط. ولكن أيضاً على من تم نفيه أو تجريده جنسيته، كما تحظر المادة "13" الطرد التعسفي للأجانب المقيمين وتتطلب مثل هذه القرارات أن تكون قابلة للاستعراض. (<https://bit.ly/3b0EeoN>)

أ-2- انعكاسات الهجرة على الدول (المصدرة والمستقبلة):

تتأثر بظاهرة الهجرة البناءات المجتمعية والمؤسسية في البلاد المصدرة للهجرة وفي البلاد المستقبلة لها. وتؤثر الهجرة على قوة العمل في البلاد المصدرة حيث تنخفض نسبة الأيدي العاملة الشابة، والخبرات

"حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية-متوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريدي و طلال لموشي

الفنية والمهنية المكونة لهجرة الأدمغة، وتستمر الآثار السلبية لهذه الخسارة لسنوات طويلة، خصوصا وأنها تسبب في استمرار نزيف الهجرة. (غانم، بدون تاريخ، ص. 141)

الجرائم الأخلاقية: تخلف الهجرة غير الشرعية آثار مختلفة على البلد المهاجر إليه، وبخاصة منها الأخلاقية، والتي نذكر منها:

1- المخدرات: من خلال ترويج وبيع المخدرات وما يترتب عنها من نتائج اجتماعية وخيمة.

2- الاختطاف (الاتجار بالبشر): يمارس هذا النشاط خلال رحلات الهجرة غير الشرعية، وتختلف أوجه استغلالهم، مخلفة بذلك آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة. (قزو 1986، ص. 22)، وهو ما يترتب عنه آثار اقتصادية مرتبطة بمشكلة المهاجرين غير الشرعيين لا تقل أهمية من حيث خطورتها على الأمن الوطني عن بقية الأبعاد وهذه الآثار كما يلي:

أ- تكاليف التعامل مع الهجرة غير الشرعية: تتمثل هذه التكلفة في أن الدولة تتكبد الكثير من المبالغ المالية (قيام الجزائر ببناء مراكز إيواء للمهاجرين الأفارقة ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية وما نتج عنه من ردود أفعال دولية تنديدا بهذا الفعل).

ب- التحويلات العالمية للمهاجرين غير الشرعيين: ومن بين الآثار الاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين هو قيامهم بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة، والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين.

ج- الآثار الأمنية: ينتج عنها تفاقم المشكلة الأمنية، وخاصة تلك الفئة التي لا تجد عملاً، وبالتالي تحاول أن تعوض البطالة عبر الكسب السريع وغير المشروع وارتكاب الجرائم، كما تعد هذه الهجرة خطراً على القيم الثقافية والهوية الغربية مما صعد من مظاهر العنصرية.

ب. مكافحة الهجرة في حوض المتوسط بين الضرورات السياسية والاعتبارات الإنسانية:

تعتبر منطقة البحر المتوسط منطقة نموذجية لظاهرة الهجرة خاصة غير الشرعية، إذ تعد نقطة عبور من شمال إفريقيا نحو أوروبا. (صايش 2006، ص. 55)، ولمواجهة هذا الخطر الزاحف نحو أوروبا، انتهجت دول حوض المتوسط وبخاصة منها دول الضفة الشمالية للمتوسط عدة سياسات، باطها أمني للتصدي لهذه الظاهرة.

ب-1- آليات مكافحة الهجرة في المتوسط:

نظراً لتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في منطقة حوض المتوسط، سعت دول المنطقة إلى إيجاد آليات لمواجهة هذه الظاهرة الاجتماعية المتنامية، وما تشكله من تهديد على دول المنطقة، عن طريق آليات سياسية، اقتصادية وإعانات مالية قصد التقليل من حدتها المتزايدة. وفي هذا الصدد نستعرض بعضاً من المواقف والسياسات التي انتهجت في سبيل إيقاف هذه الظاهرة والتقليل من حدتها.

ب-1-1- الموقف الأمني الأورو- المتوسطي:

إن هذا الموقف يرى ضرورة فرض مراقبة شاملة للسواحل لمنع الهجرة بالقوة، وذلك عبر تقديم دعم لوجستي لدول حوض المتوسط لزيادة فعالية قدرتها على مراقبة الشواطئ ودعم قدرات الحراسة والمراقبة على النحو التالي: (مطاوع 2015، ص. 35)

- إنشاء مراكز لتجميع المهاجرين غير الشرعيين: حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، فقد حاولت الدول الأوروبية باقتراح من ألمانيا نقل هذه المعسكرات إلى دول الشمال الإفريقي، لكن الفكرة لم تلق قبولاً من هذه الدول بمعنى "الترحيل"، وهو يعني إرجاع المهاجر من حيث أتى، وهو الحل الذي رفضته الحكومة الجزائرية لإقامة مناطق تجميع المهاجرين غير الشرعيين.

- الاتفاق الأمني: حيث أرسى الاتحاد الأوروبي سياسة تعاون مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية من أجل مكافحة ووقف تيار الهجرة.

- تشديد الحراسة: لقد نفذت الدول الأوروبية المتعاونة سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز وتأمين الحراسة والحماية لحدودها عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة وبناء جدران حدودية بعلو مجهزة برادارات وأجهزة رؤية ليلية "المشروع الإسباني".

- تم إنشاء وكالة متخصصة لحراسة الحدود "فرونتكس" بداية من عام 2005 تعنى بحراسة الحدود لاسيما سواحل المتوسط، وتعمل على وقف تدفق المهاجرين عبر تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء. إضافة إلى المعالجات الأمنية الوارد ذكرها تبني الاتحاد الأوروبي.

- إجراءات أخرى أهمها، بنك المعلومات الأوروبي الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا حيث يتم أخذ بياناتهم بما فيها بصمات الأصابع و العين لسهولة التتبع فيما بعد.

من خلال هذه المساهمات، نكتشف كيف أن السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية تراوحت بين اتجاه وقائي واتجاه ردعي، ولكن الهدف المشترك هو حماية الأمن والهوية الأوربيين.

ب-2- الحلول والاقتراحات المستقبلية:

إن حل مشكلة الهجرة سيما غير الشرعية لا يتم ببساطة كما يتصور البعض، بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولي من كافة الأطراف، أخذاً بعين الاعتبار وضع خطط أمنيته واستراتيجيه شاملة لمعالجة هذه الظاهرة على أن تأخذ الخطة الاعتبارات الإنسانية التالية: (صايش 2006، ص. 72)

- تقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات في العالم الثالث والدول الفقيرة، والمؤسسات البحثية والخبراء في استخدام الأدوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ بمسارات الهجرة والقوى المحركة لها.

- إنشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.

- تعزيز آليات التعاون الفني والأمني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

"حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريدي و طلال لموشي

– تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية، لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

– التعاون المشترك بين الوزارات المعنية في دول المنشأ لتنفيذ مشروع حملات إعلامية، لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية، بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير النظامية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.

خاتمة:

أخيراً، فإن موضوع حقوق الإنسان في إطار العلاقات الأورومتوسطية يلقى اهتماماً كبيراً من طرف دول المنطقة برمتها، بحيث يأتي على رأس مختلف الاتفاقيات سواء الثنائية أم المتعددة. والتي تنص على اختلاف أنواعها وأهدافها على ضرورة احترام حقوق الإنسان كلها، غير أن الواقع في المنطقة على اختلاف وتنوع الثقافات والمعتقدات يفرض نوعاً من الأزدواجية في معايير حقوق الإنسان بين الضفتين، الأمر الذي يعيق ويصعب من إمكانية بناء نسق موحد لحقوق الإنسان في المنطقة، وكذلك أولوية مصالح كل دولة، فمثلاً قضية الهجرة غير الشرعية على اختلاف مسمياتها بدأت تأخذ أهميتها الواسعة في الآونة الأخيرة، وتشكل هاجساً للاتحاد الأوروبي.

فدول الضفة الشمالية تربط قضية الهجرة غير الشرعية بأمنها القومي، ضاربة عرض الحائط مختلف الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، القاضية بضرورة احترام حقوق المهاجرين ومعاملتهم بكل إنسانية وإرجاعهم إلى أوطانهم في أحسن الأحوال، غير أن الحل المطروح الآن يطغى عليه الجانب الأمني ولا يشكل حلاً ناجعاً للمشكلة، مهملاً بذلك الجانب الإنساني للمهاجرين، إذ لا شك أن حكومات الدول التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم، وأن عجزها عن تحقيق التنمية وتأمين العيش الكريم والاستقرار لمجتمعاتها هي من الأسباب الكامنة وراء هذه الهجرة، ضف إلى ذلك مختلف المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين، وخاصة المتاجرة بالبشر وأعضائهم، تجنيدهم في مختلف الحركات الإرهابية مقابل أجور زهيدة وغيرها من مجالات الاستغلال المختلفة.

وعلى هذا الأساس، وجب على دول المنطقة المتوسطة إعادة النظر في مختلف الاتفاقيات والشراكة التي تربطها وخاصة في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، كونه اللبنة الأساسية في بناء علاقات إيجابية ومزدهرة لكلا الطرفين، خاصة في ما يتعلق في جانب اتفاقيات تنقل الأشخاص بين دول المنطقة، باعتباره يشكل نقطة انطلاق قوية للحد من فوضى الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية.

قائمة المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

- 1- أبو طالب، ح. (2004). ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 2- إديل، م. (2004). التعاون الأورومتوسطي في المجال الأمني، الرباط: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
- 3- البوادي، م. ح. (2006). حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- 4- الكتيب رقم 14 من دليل الأمم المتحدة بشأن الأقليات، ص 1. على الموقع:

<https://bit.ly/3937SZc>

"حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية" عمر بن سريري و طلال لموشي

- 5- أيان، ب و تشارلز، ش. (2002). مضامين برامج ميدا على حقوق الإنسان، ترجمة أيمن، ج، ح. (كوبنهاجن: الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان).
- 6- حور، ع. ع. (2009). حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 7- صايش، ع. م. (2006). التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة باتنة: رسالة ماجستير .
- 8- صديقي، أ. د. (1994). الموازنة بين سياسات متعارضة في إطار التعاون الدولي، الرباط: مداخلة مقدمة في ندوة البلدان النامية بين المتطلبات الديمقراطية والأولوية الاقتصادية.
- 9- طويل، ن. (2012). سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، الجزائر: مجلة المفكر، جامعة بسكرة.
- 10- عكري، ن. (2005). سياسة الجوار الأوروبي: رؤى متقاطعة للبحر الأبيض المتوسط، تونس: مجلة دراسات دولية.
- 11- غانم، ع. ع. (من دون تاريخ). هجرة الأيدي العاملة: دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية للبناء الاجتماعي على مجتمع الجمال، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 12- قزو، م. أ. (1986). الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، جامعة تيزي وزو: رسالة ماجستير.
- 13- كينيث، ر. (2017). الاتحاد الأوروبي، على الموقع: <https://bit.ly/2vy2Mqb>
- 14- لكري، إ. (2002). مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي.
- 15- مطاوع، م. (2006). أوروبا والمتوسط: من برشلونة إلى سياسة الجوار، القاهرة: مجلة السياسة الدولية.
- 16- مطاوع، م. (2015). الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات والمستجدات، مجلة المستقبل العربي.
- 17- الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين واللجنة المعنية بالاتفاقية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، صحيفة وقائم رقم 24، طبعة أولى منقحة. طبعت في الأمم المتحدة، جنيف.
- ب/- الكتب باللغة الأجنبية:**
- 1- Inmaculada, M, R. (20015), cahier de la méditerranée, 91/2015, coopération euro-méditerranéenne démocratie et paix, p2.
- 2- Khémais Chammari et Caroline Stainier, "Guide sur les droits de l'homme dans le processus de Barcelone" Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'homme, Copenhague, avril 2000, p 119.
- ج/- وصلات الانترنت:**
- 1- حقوق الإنسان في المتوسط، نقلا عن الموقع: <https://bit.ly/2ISfpiE>
- 2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نقلا عن الموقع: <https://bit.ly/38UN9qm>
- 3- جامعة مينسوتا، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، نقلا عن الموقع: <https://bit.ly/2IQJCi9>
- 4- اتفاقية تم توقيعها في لكسمبورج 1985 بين عدد 30 دولة معظمهم أعضاء الاتحاد الأوربي، نقلا عن الموقع: <http://bit.ly/2k1Wmsi>
- 5- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نقلا عن الموقع: <https://bit.ly/3b0EeoN>
- 6- أغا محمود، نقلا عن الموقع:

"حقوق الإنسان في العلاقات الأورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية " عمر بن سريري و طلال لموشي

<https://bit.ly/2TXkBbH>

7- بنجامين وارد، أزمة حقوق الإنسان الأوروبية، نقلا عن الموقع:

<https://bit.ly/38ZYDcl>

8- بنود وثيقة هلسنكي، نقلا عن الموقع:

<https://bit.ly/2Xk8mY7>

9- ميثاق الهجرة الجديد خطوة مهمة لتحسين أوضاع المهاجرين عالمياً، نقلا عن الموقع:

<https://bit.ly/2MjhlSc>

10- Conventions internationales dans le domaine de droits de l'homme: Etats de ratification. Source communication de la commission, "politique européenne de voisinage", (2004), sur le lien:

<https://bit.ly/2weet5s>

11- Discours du haut représentant de l'union européenne pour la politique étrangère et sécurité commune: **M Javier Solana**, "une stratégie de sécurité pour l'UE: une Europe plus sur dans un monde meilleur", paris 24/04/2004 disponible sur le lien:

<https://bit.ly/2UdG9Q7>

12- **Euromesco Report**, "Barcelona Plus: Towards a Euro-Mediterranean Community of Democratic States," (April 2005), 23, at:

<https://bit.ly/2QjChvz>

13- **Lamloum, O.** (2003), l'enjeu de l'islamisme au cœur du processus de Barcelone, revue critique international n 18 janvier 2003, P 130. sur le lien :

<https://bit.ly/3aXxw2O>